مذكرة عاجلة .*.. كيف يمكن إصلاح المملكة العربية السعودية دون تسليمها للمتشددين

22-2-2005

إن بعض المراقبين من الخارج، يصفون التحرر السياسي كعلاج لمشكلة الإرهاب الداخلي لديكم، لا تأخذوا برأيهم في ذلك . فإن ضرر التحرك السريع نحو البرلمان المنتخب سيكون أكبر مضرة من نفعه. وبالنظر إلى ما يتمتع به الناشطون الإسلاميون من تفوق في الموارد والتنظيم، يمكنهم أن يحققوا النجاح في هذه الانتخابات، مما قد يؤدي إلى تعقيد إستراتيجيتكم الأمنية. فضلاً عن ذلك، فإن الانتخابات ستجعل المؤسسة الدينية في حالة من التوتر، لأسباب معقولة. حيث إن الغالبية العظمى من الزعماء الدينيين يعلمون بأن الانتخابات ستنهي احتكارهم لإضفاء الشرعية على الخطاب السياسي في المملكة.
وأنتم في حاجة إلى هؤلاء الزعماء ليلعبوا
بقلم غريغوري غوس الثالث F. Gregory Gause III **

Date: Thu, 19 Aug 2004
من أجل البقاء؛ على المملكة أن تحارب المتطرفين، وتعيد طمأنة المؤسسة الدينية، وتعطي الطبقة المتوسطة من الشعب السعودي شيء من الديمقراطية
إلى: ولي العهد، الأمير عبد الله
من: غريغوري غوس الثالث F. Gregory Gause III **
الموضوع : الحفاظ على المملكة
إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والارتفاع في أسعار النفط، والاندلاع الأخير لأعمال العنف في المملكة العربية السعودية كونت توليفة، جعلت نظامكم السياسي مهماً للغاية بالنسبة لبقية دول العالم. إن الكثير من المراقبين في الغرب يُلقُون باللائمة على مدارسكم ومساجدكم في نشر الكراهية في العالم الإسلامي ضد الغرب. حيث إنهم يصورون حكم عائلتكم على أنه غير مستقر ولا يتقبل الإصلاح. وإن الكثير مما قيل عنكم خارج المملكة هو بطبيعة الحال لا يستند إلى معلومات أو أنه مبالغ فيه لأغراض سياسية. وعلى أية حال، فإن الضغط الخارجي لن يختفي.
وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكنكم اتخاذها لإرضاء خصومكم وتقوية نظامكم:
- المعركة السياسية: التحرر بحذر
إن الأمن هو أهم التحديات التي تواجهكم. وحتى بعد الحادي عشر من سبتمبر، اعتقد البعض في حكومتكم بأنكم لن تواجهوا مشكلة القاعدة في بلادكم. إن الاعتداءات الإجرامية التي وقعت في المملكة العربية السعودية خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة، تعتبر سنداً لتلك الرؤية. وإن الأولوية الآن يجب أن تكون للتغلب على المعارضة

الإسلامية. لقد شرعتم في تبني سياسة ذات شقين، وهي تبدو فعالة من حيث المفهوم، ولكنها تحتاج إلى بعض الإصلاحات، والتطبيق بشكل صارم.
إن العنصر الأول في سياستكم، هو المواجهة المسلحة مع خصومكم. كما أن العفو المحدود الذي عرضتموه على المتمردين في يونيو 2004م كان مناسباً، حيث إنه كانت الفرصة الأخيرة للمتمردين الذين يمارسون العنف لتسليم أنفسهم، وليست مناورة للتفاوض معهم. ولكن كما كان جلياً من خلال هروب ثلاثة من الإرهابيين أثناء الأحداث الدموية في مايو 2004م، فقد بدا واضحاً بأن قوات الأمن لديكم تحتاج إلى اهتمام عاجل. فإن كان هناك متعاطفين مع المتطرفين ضمن قوات الأمن، فعليكم استئصالهم منها. وأما إن كانت المشكلة تكمن في الكفاءة والحذر، فعليكم إيجاد ضباط آخرين أكثر كفاءة.
والعنصر الثاني يتعلق باستغلال المؤسسة الدينية في البلاد استنكار رسالة بن لادن التي يعتنقها خصومكم. وإن هذا الجهد الهام قد آتى أكله: ففي العام الماضي، قام ثلاثة من الرموز الدينية الهامة بالتراجع عن فتاواهم المؤيدة للعنف السياسي. إلاّ أنه يجب عليكم اتخاذ عدد من الخطوات الهامة للتغلب على الموقف سياسياً.
- اكسبوا المعركة الفكرية:
إن ساحة المعركة الفكرية في المملكة العربية السعودية ظلت تميل نحو المواقف المتطرفة التي يتخفى مؤيدوها بالإسلام. . وأنتم تحتاجون إلى عكس هذا الميل. وأن بعض الرموز المتطرفة في المؤسسة الدينية يريدونها بكلا الطريقتين: حيث إنهم يدّعون الوفاء لكم ولكنهم يؤيدون موضوع العنف ضد غير المسلمين، وخصوصاً الأمريكيين منهم. ويسمون أنفسهم وسطاء بينكم وبين المتطرفين، ويلمحون إلى وجود أرضية للوساطة في هذا الصراع. وأنتم
تعرفون من يكونوا هؤلاء الشيوخ. حيث إن بعضهم قد سبق له أن قضى بعض الوقت في معتقلاتكم. ولو أنهم أصروا على مواقفهم هذه، يجب أن يعادوا إلى تلك المعتقلات.

ربما يمكنهم أن يستولوا على بعض الخلايا التي يسيطر عليها حالياً بعض الحلفاء المحتملين في الصراع الفكري. ولكن لماذا تعتقلون الذين ينظمون المناشدات التي تؤيد الملكية الدستورية، بينما تسمحون للكتاب في مواقع الإنترنت الجهادية
المثيرة للفتنة لتنشر ما تريد بحرية في المملكة؟ إذ أنه لا يجب عليكم أن تقبلوا كل مقترحات الإصلاحيين، ولكن أصواتهم قد تساعدكم في الحد من المد الجهادي، الذي أسفر عن المعارضة المسلحة التي تواجهونها الآن، وطالما أن
الناشط يتجنب العنف، ولا يؤيد الانقلاب على النظام الملكي، فلماذا إذاً تسكتونه؟
- قاوموا التحول الديمقراطي الكامل:
إن بعض المراقبين من الخارج، بعضهم حسن النية، والبعض الآخر ميكافيلي -يستند إلى مفهوم الغاية تبرر الوسيلة-،
يصفون التحرر السياسي كعلاج لمشكلة الإرهاب الداخلي لديكم، لا تأخذوا برأيهم في ذلك . فإن ضرر التحرك السريع نحو البرلمان المنتخب سيكون أكبر مضرة من نفعه. وبالنظر إلى ما يتمتع به الناشطون الإسلاميون من تفوق في الموارد والتنظيم، يمكنهم

أن يحققوا النجاح في هذه الانتخابات، مما قد يؤدي إلى تعقيد إستراتيجيتكم الأمنية.
فضلاً عن ذلك، فإن الانتخابات ستجعل المؤسسة الدينية في حالة من التوتر، لأسباب معقولة. حيث إن الغالبية العظمى من الزعماء الدينيين يعلمون بأن الانتخابات ستنهي احتكارهم لإضفاء الشرعية على الخطاب السياسي في المملكة.
وأنتم في حاجة إلى هؤلاء الزعماء ليلعبوا دورهم في محاربة المتطرفين، فلا تستبعدوهم من هذا الموضوع.
وبالرغم من تجنبكم للتحول الديمقراطي السريع، إلاّ أنه عليكم الاستعداد للمزيد من المشاركة السياسية. وسيكون ذلك مهماً للتأكيد للسعوديين في الطبقة الوسطى بأن رغبتهم في المزيد من الانفتاح لا يمكن أن تنسى مع سخونة المعركة ضد المتمردين.
ويمكنكم أن تفعلو ذلك من خلال البدء بالانتخابات المحلية المقررة في نهاية هذا العام. حيث أنه سيتم انتخاب نصف المقاعد فقط في هذه الانتخابات. استمروا في ذلك.
وأسرعوا الخطى نحو العضوية المنتخبة بالكامل. وامنحوا
المجالس المحلية سلطات فعلية في الشئون المحلية، وميزانيات حقيقية. ولو تمكن الإسلاميون من السيطرة على المجالس المحلية، أعطوا لناخبيهم الفرصة لكي تذوقوا طعم الحياة تحت قيادة المتطرفين. ولكن يجب أن تكونوا حذرين في
كيفية إعدادكم للنظام الانتخابي. يجب أن تصروا على نظام العضو الواحد لكل مقاطعة، والذي سيشجع الاعتدال من خلال جعل المرشح يناشد غالبية الناخبين..
امنحوا مجلس الشورى مساحة أوسع: لقد أنشأ الملك فهد مجلس الشورى في عام 1993م لكي يضيف مكوناً شعبياً لصناعة القرار. وبالرغم من أن أعضاء المجلس معينون، إلاّ أنهم عبارة عن مجموعة من السعوديين المتعلمين والواعين سياسياً.
دعوا المجلس يسجل بعض النجاحات على الوزارات الحكومية، واسمحوا لهم بتدقيق الميزانية الحكومية المفصلة. حيث أن الأموال تشكل قضية مركزية لمصداقية حكمكم، لأن الناس يريدون أن يعرفوا، إلى أين تذهب أموال الدولة، وخصوصاً العائدات التي تحققت في السنوات الأخيرة. إن السرية في الأمور المالية تعمل على تفريخ الشائعات التي تتسبب في المزيد من الانتقادات لحكمكم أكثر من المحاسن الحقيقة التي يمكن أن تكون موجودة. إن منح المجلس الحق في مراقبة الميزانية سيعقد عمل وزرائكم، ولكنه سيؤدي إلى تعزيز المصداقية لهذه المؤسسة النيابية الهامة.
- انشروا التسامح الديني:
إن المملكة العربية السعودية ستظل دائماً دولة وهابية، وإن المؤسسة الدينية تقدم شرعية هامة للدور السياسي الذي تلعبه عائلتكم. ولكن ينبغي أن تسمحوا في المدن الكبيرة مثل الرياض، وفي بعض المناطق البعيدة خارج نجد، بحرية التعبير بشكل متدرج، بالنسبة للتقاليد الإسلامية الدينية والثقافية المختلفة التي توجد في المملكة. حيث إن إشراك الشيعة
والصوفية في الحوار الوطني الذي يدور الآن، والسماح للشيعة بالاحتفال بمناسباتهم الدينية بشكل علني في المنطقة الشرقية هذا العام، كانت من الخطوات الأولي الجيدة في هذا الاتجاه. كما أن اللامركزية المحدودة التي ستأتي من
خلال انتخابات المجالس المحلية، قد تساعد أيضاً في تشجيع التسامح الديني.

وبالرغم من أنه لن يكون من السهل إقناع رجال الدين في المملكة، إلاّ أنه لا حاجة إلى تحدي كبرياء المؤسسة الدينية في سلطتها أو أولويتها في تسيير الأمور الدينية للدولة.

- ما وراء النفط: الحقائق الاقتصادية الأكبر:

إن أسعار النفط العالية في السنوات القليلة الماضية قد حققت نمواً اقتصادياً، وعوضت النقص الذي حدث في الاحتياطيات النقدية، ولكن هذه المكاسب العابرة، يجب أن لا تبعث على الرضا. ولكن استمروا في تشجيع الاستثمار الخاص –بشقيه المحلي والأجنبي- في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث إن القطاع الخدمي بشكل خاص، يمكن أن يوفر المزيد من فرص العمل للشباب السعوديين العاطلين عن العمل.

أنفقوا بعض الأموال الفائضة في تمويل المشاريع لتحسين البنية التحتية المتدهورة في البلاد، وخصوصاً في الماء والكهرباء. ولكن أيضاً ركزوا على الأهداف الرئيسية التالية:

التقليل من معدلات الولادة: إن الصورة الاقتصادية للمملكة على المدى البعيد تبدو قاتمة: وبكل بساطة عليكم الحد من التكاثر السكاني السريع في البلاد، وحينها ستتحسن قدرتكم في خدمة هؤلاء السكان. إن دولة البحرين المجاورة، والتي قد استنزفت مواردها النفطية تقريباً، لديها معدل دخل للفرد أعلى مما لدى المملكة العربية السعودية. لقد شجعتم النمو السكاني خلال الثلاثة عقود الماضية، حيث إن المملكة الآن بها أكبر معدل للمواليد في المنطقة.

لقد آن الأوان لتغيير هذا الاتجاه. ويمكنكم الاستفادة من الكثير من البرامج الناجحة لتنظيم الأسرة في الدول الإسلامية الأخرى، مثل مصر وإيران، حيث إن المبادرات الحكومية في هذه الدول قد أدت إلى تخفيض معدلات المواليد.

خفضوا حجم العمالة الأجنبية: إن مجتمعكم لن يتسامح مع البطالة المتصاعدة بين المواطنين، في الوقت الذي تستضيفون فيه أكثر من ستة ملايين من العمال الأجانب.

ولحسن الحظ، إن دخولكم الوشيك في منظمة التجارة الدولية (WTO) يمنحكم مساحة للتفاوض في "صفقة عامة" حول موضوع العمالة الأجنبية في المملكة، حيث إن منظمة التجارة الدولية (WTO) ستعرض القطاعات الاقتصادية المحلية إلى منافسة حادة وربما تضعها في أوضاع تميل فيها إلى الحلول التوفيقية. وفي مقابل تعاون القطاع الخاص في تنظيم العمالة الأجنبية، يمكنكم تقديم البرامج التعليمية لإعداد الطلاب السعوديين بشكل أفضل لسوق العمل ، وإذا لم تنجح الإغراءات، استعدوا لفرض الضرائب التي تزيد من تكلفة العمالة الأجنبية على المستخدمين. تبنوا هذا البرنامج بشكل سلس حتى لا تسببوا صدمة للقطاع الخاص.

أعيدوا صياغة الإصلاح الاجتماعي كما هو الحال في الإصلاح الاقتصادي:

يجب أن تعملوا على تعزيز إصلاحكم التعليمي، ومبادرات حقوق المرأة تحت المظلة الاقتصادية. حيث أن الخطوات المتواضعة -والمشجعة في نفس الوقت- التي قمتم بها، قد شملت إزالة الهجوم الفظيع ضد المسيحيين واليهود والمسلمين الشيعة من المناهج الدراسية، وكذلك البدء في تدريس اللغة الإنجليزية في الصفوف المبكرة، وتسهيل التحاق النساء بالقوى العاملة. وإن أفضل طريقة للاستمرار في هذه الخطوات الاجتماعية المثيرة للجدل، هو أن تقوموا بتصويرها على أنها جزء من الإصلاح الاقتصادي، الذي يلامس رغبة الشعب في المملكة، بدلاً من التحرر الاجتماعي لتهدئة المنتقدين من

الخارج. وإن اعتبار هذه التغييرات الهامة ضمن حزمة الإصلاحات الاقتصادية، سياسة ذكية، وقد تُبقِي المؤسسة الدينية بعيداً عن التدخل. كما أنكم ستحتاجون إلى شيء من الحذر بشكل خاص، في المواضيع المتعلقة بالمرأة على المدى القصير، لأنه ليس هناك من شيء آخر غير هذا يمكن أن يتسبب في سرعة غضب الزعماء الدينيين الذين تحتاجون إلى تأييدهم في معركتكم الأمنية.

احتفظوا بالولايات المتحدة إلى جانبكم: إن علاقتكم مع الولايات المتحدة لن تكون أوثق مما كانت عليه في فترة العشر سنوات التي امتدت من عام 1991م إبان حرب الخليج، إلى هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وإن الضغط المستمر من
واشنطن من أجل الإصلاح في الداخل لن يؤدي إلاّ إلى المزيد من التوتر. ولكن هنالك نوعين من المصالح المشتركة التي يمكن أن تبنوا عليها علاقات جديدة ومثمرة وهي: محاربة المتطرفين، والحفاظ على تدفق النفط. وذلك لأن المجاهدين الذين هم أعداؤكم، كذلك هم أعداء للولايات المتحدة، كما أنه لديكم مصلحة في استقرار سوق النفط في أسعار معقولة، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة. حيث إن خطواتكم الأخيرة قد ساعدت واشنطن، ولكن الرأي العام الأمريكي سيراقب السلوك السعودي للتأكد من أنكم ستطبقون ما وعدتم به بالكامل..
أعيدوا جمعياتكم الخيرية إلى الوطن: يبدو أنكم تقرُّون بأن بعض المؤسسات الإسلامية التي أنشأتها أموالكم النفطية، كانت تمثل قنوات لنقل الدعم المادي والمعنوي للإرهابيين. وقد كان هذا التطور نتيجة غير مقصودة للتراخي من
جانبكم في مراقبة هذه المؤسسات. (ويجب أن لا ننسي بأن الولايات المتحدة قبل وقت قريب قد شجعتكم لنشر مذهبكم الإسلامي لمواجهة كل من الشيوعية السوفيتية والشيعة الثورية في إيران). ولكن العالم قد تغير، كما أن دوركم في العالم الإسلامي يجب أن يتغير تبعاً لهذا التغيير. إن الدول التي تنفقون فيها صدقاتكم يجب أن يكون لها دور أكبر في اختيار الكوادر التي تعمل في تسيير المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، وإمامة المساجد التي تبنونها، حتى لو لم يكونوا وهابيين، كما يريد البعض في المؤسسة الدينية لديكم. وكما أعلنتم من قبل، إن الكثير من صدقاتكم يجب توجيهها إلى داخل البلاد، حيث أن الفقر الذي لم يكن متوقعاً في أيام الازدهار النفطي، قد أصبح موجوداً الآن.
ولسوء الحظ، لقد أرسلتم مؤخراً، بعض الإشارات المربكة فيما يتعلق بإصلاح الأعمال الخيرية. حيث إن عادل الجبير، مستشاركم للسياسة الخارجية، جاء إلى واشنطن في يونيو 2004م ليعلن عن إغلاق مؤسسة الحرمين الخيرية، والتي كانت تضخ الأموال إلى تنظيم القاعدة وأنصاره. ولكن بعد ثلاثة أيام فقط من زيارة الجبير، قال رئيس مؤسسة الحرمين للصحفيين بأنه لم يتلقى أي أوامر من حكومتكم بإغلاق مكتبه أو حل مؤسسته.
يجب أن تضعوا الناس كلهم في منزلة واحدة.
استدعوا الأمير بندر: يجب أن تعيدوا النظر في تمثيلكم في الولايات المتحدة. إن سفيركم في واشنطن، الأمير بندر، كان الرجل المناسب لهذا المنصب، فقط عندما كانت العلاقات السعودية الأمريكية في مستوياتها العليا، وبعيداً عن

وجهة نظر الرأي العام. فأنتم الآن في حاجة إلى شخص آخر يمكنه أن يعمل على ترويج المملكة لدى الرأي العام الأمريكي كشريك يمكن الاعتماد عليه. لقد كتب الأمير بندر مقالاً ممتازاً في الصحافة السعودية هذا العام دعا فيه إلى
المزيد من الجدية في إستراتيجيتكم تجاه المعارضة المسلحة في الداخل. فهو قد يساعد في تنسيق تلك الإستراتيجية في الوطن، بينما تحتاجون إلى سفير جديد في واشنطن يعمل على إعادة بناء المكانة المرموقة التي كانت تتمتع بها المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة.
ضخوا فوق طاقتكم الإنتاجية: إن النفط بطبيعة الحال هو موضوع رئيسي آخر يربطكم بالولايات المتحدة. فقد ظل النفط أساساً للعلاقات، وسيبقى مصدراً لتأثيركم على الاقتصاد الدولي. ولسوء الحظ، لقد ارتكب وزير النفط لديكم
خطأ كبيراً في الحسابات في بداية العام 2004م. وذلك حين دفع منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (OPEC) نحو تخفيض حصص الإنتاج، ظناً منه بأن الأسعار ستنخفض بعد الشتاء. وبدلاً من ذلك زاد الطلب وأخذت الأسعار في الارتفاع الجنوني. . وكما تعلمون، إن نشوة الحصول على أربعين دولاراً للبرميل لا يمكن مقارنتها
باستقرار الاقتصاد العالمي على المدى البعيد، والذي يعتمد عليه الطلب على النفط.
وبالنظر إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة لظروف العرض والطلب في المستقبل، يمكنكم أن تعيدوا الطمأنينة إلى السوق النفطية من خلال زيادة طاقتكم الإنتاجية.
وبالرغم من أن ذلك سيكون أمراً مكلفاً بالنسبة لكم، إلاّ أنه سيكون دليلاً على التزامكم بالمساعدة في استقرار السوق. حيث أن خطواتكم نحو زيادة الإنتاج السعودي، ودفع منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (OPEC) نحو زيادة
حصصها الإنتاجية، تعتبر بداية جيدة. والآن حاولوا دفع الأسعار نحو الانخفاض إلى ثلاثين دولاراً للبرميل- وتأكدوا من أن الشعب الأمريكي يجب أن يعلم بجهودكم في هذا الأمر.
إن استقرار النفط في المستوى المقدور عليه، شيء جيد للاقتصاد العالمي، وكذلك لمصالحكم بعيدة المدى. وكلما تصرفتم بشكل مسئول في الأمور
النفطية، كلما جعل ذلك الولايات المتحدة أكثر حرصاً على استقرار حكمكم.

* نصيحة خبير يحتاج لسماعها قادة العالم نشرت في عدد مجلة السياسة الخارجية (FP) باللغة الإنجليزية شهر سبتمبر/أكتوبر.
** أستاذ علوم سياسية في جامعة فيرمونت ومؤلف كتاب "مملكات النفط : التحديات الأمنية والداخلية في دول الخليج العربي"، نيويورك 1994

مثالا

22-2-2005

إن ما تسعى إليه هذه التقارير التي لا تتمتع بأي نوع من الإستقلالية عن الحكومة الأمريكية هو فقط أن تكون أداة طيعة في يد الإدارة تبتز من خلالها الدول وترفع رايات الدفاع عن الأقليات الدينية وحقوق الإنسان. وإن كان هذا لا يعني أن هذه القضايا غير موجودة علي أرض الواقع وإنما

هناك مخاوف مشروعة من أن تلك القضايا الأساسية التي تهم المواطنين قد باتت سلاحا بيد الإدارة الأمريكية من جهة تبتز به الحكومات ومن جهة أخري هو سلاح

بقلم أميمة عبداللطيف

حين اعتبر وزير الخارجية الأمريكي كولين باول أن السعودية من بين الدول "المثيرة للقلق" فيما يتعلق بانتهاكات الحريات الدينية، بدا مرتكزا بقوة على نتائج أحدث تقرير أصدره مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع للخارجية الأمريكية. كان باول يتحدث أثناء المؤتمر الصحفي الذي مهد لإصدار تقرير الحالة الدينية في العالم.

وتقرير حالة الحريات الدينية مثل التقرير الذي يرصد انتهاكات حقوق الإنسان وتصدره أيضا الخارجية الأمريكية، حيث بات من البدهيات أن تلك التقارير تستخدم بالأساس كورقة ضغط علي الدول الوارد أسماؤها، والهدف من ورائها سياسي بامتياز. وأما أن تتشدق بالدفاع عن قيم كبرى مثل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الدينية، فهذا لا يعدو كونه ستارا يحجب الدوافع الأصلية. وقد رصد التقرير أحوال الحريات الدينية في الدول العربية كافة وإسرائيل أيضا غير أنه ربما احتفظ بأقسى عبارات النقد للحكومة السعودية، وقد اتضح ذلك جليا في عبارة باول المقتضبة، حتى ليبدو أن كل حملات العلاقات العامة التي دشنت وملايين الدولارات التي أنفقت لتحسين "صورة السعودية في أمريكا" لم تشفع لدى مسئولي الخارجية الأمريكية حين كتب التقرير.

ورغم أن التقرير لا يرصد أي تغيير في واقع الحريات الدينية خلال فترة السنة الماضية، ورغم اعتراف التقرير بأن الحكومة السعودية قد واصلت حملتها "لتعزيز الفكر المعتدل والتسامح والإعتراف بالتعددية الدينية"، إلا أن التقرير يتبني لهجة انتقادية حادة حيث يتهم الحكومة بعدم القيام بأي مجهودات من أجل توفير حماية قانونية للحريات الدينية، وبالتالي فإن هذه الحريات –يقول التقرير- لا وجود لها في واقع الممارسة. وانتقد التقرير كذلك ما وصفه "انتهاك الحكومة السعودية لحق غير المسلمين في ممارسة شعائرهم"، ويرجع ذلك إلى كون الحكومة السعودية تتبني "نهجا محافظا من الإسلام السني والمعروف بالنهج الوهابي".

هناك اعتراف ربما ولأول مرة من قبل واضعي التقرير بأن ثمة إجماع شعبي على اعتماد الشريعة الإسلامية كقانون أساسي للبلاد، حيث يقول التقرير بأن غالبية المواطنين يؤيدون مبدأ الدولة القائمة علي القانون الإسلامي، كما أنهم يعارضون عملية نقل ممارسة غير المسلمين لشعائرهم إلى المجال العام وإن كان هناك ثمة أراء مختلفة حول كيفية تطبيق هذا الأمر.

ويرسم التقرير صورة للتنوع الديني والطائفي للمجتمع السعودي حاليا ويعتبر أن هذا التنوع الديني وحده مبررا قويا لتبني سياسات أكثر تقدما فيما يتعلق بموضوع الحريات الدينية. فالسعودية التي يبلغ تعداد سكانها بحسب التقرير حوالي 24 مليون نسمة بها حوالي 6-7 مليون من الأجانب، وهم مقسمون كالتالي: 1.4 مليون هندي، مليون

بنجلادشي، 900 ألف باكستاني، 800 ألف فيلبيني، 750 ألف مصري، 250 ألف فلسطيني، 150 ألف لبناني، 130 ألف سريلانكي، 40 ألف إريتري وحوالي 30 ألف (أمريكي). وبحسب التقرير فإن الإحصائيات حول الطوائف الدينية للأجانب المقيمين بالمملكة متضاربة، وقد اعتبر مؤتمر أساقفة الكاثوليك أن هناك مابين 500 ألف إلى مليون كاثوليكي بالسعودية وهناك بطبيعة الحال حوالي 2 مليون من المسلمين الشيعة الذين يتركزون في المنطقة الشرقية.

وقد خصص التقرير مساحة كبيرة لتناول وضع المسلمين الشيعة بالمملكة ويسرد مظاهر ما اعتبره "تفرقة" ضد شيعة البلاد، حيث يتم إقصائهم من العديد من الوظائف الحكومية ذات الطبيعة المتصلة بالأمن سيما وظائف المن القومي ومناصب وزارة الداخلية، ورغم اعتراف التقرير نفسه بأن هناك بعض الشخصيات الشيعية ممن تشغل مناصب عليا في بعض الشركات والوكالات الحكومية، ورغم قيام الحكومة بإزالة بعض العبارات المعادية للفكر الشيعي من نصوص الكتب المدرسية إلا أن التقرير يشير إلى مظاهر أخرى تدل على التفرقة، منها عدم وجود تمثيل لهم في الحكومة السعودية الحالية، وفي مجلس الشوري هناك عضوان فقط من بين 120 عضو ولا يوجد ممثلون لهم في أعلي هيئة دينية في البلاد وهو هيئة كبار العلماء، فضلا عن أنه لا يوجد وزراء شيعة ومازالت عمليات اعتقال قادة الشيعة تجري على قدم وساق.

ويقول التقرير بأن الحكومة السعودية واصلت إنتهاكات الحريات الدينية، ورغم اعتراف التقرير نفسه بأن التقارير التي تسجل الانتهاكات عادة ما يتعذر تسجيلها، غير أنه من غير المفهوم: كيف يتوصل التقرير لبعض الأحكام التي يقدمها في صورة مسلمات لا تقبل النقاش رغم إقراره بأن موضوع الحريات الدينية هو من الموضوعات الشائكة التي لا تتوافر عنها معلومات وفيرة. هذا الأمر يثير سؤالا يتعلق بطبيعة المصادر التي اعتمد عليها التقرير في التوصل لنتائجه وأحكامه.

وفي محاولة للحفاظ علي شعرة معاوية فإن التقرير تحدث باقتضاب شديد عن الجهود التي بذلتها الحكومة السعودية "لتحسين مناخ التسامح تجاه الأديان الأخرى والقبول بالآخر"، ويرصد التقرير عددا من الجهود علي رأسها مواصلة جلسات الحوار الوطني التي ضمت مسلمين من مختلف المذاهب ورجال ونساء وأصدرت بيانات تندد بالتحريض على العنف. وذكر التقرير النقاشات الدائرة حول موضوع الإصلاح في المملكة وإنشاء مركز الملك عبدالله للحوار الوطني، كما وافقت الحكومة السعودية على إنشاء منظمة حقوق الإنسان الوطنية والتي تعد أول مركز يعني بقضية حقوق الإنسان في المملكة ويوضح أن هناك حرية محدودة للصحافة، إلا أن الخوض في الموضوعات ذات الطبيعة الدينية مازالت تفرض عليها قيود، وأضاف أيضا أنه خلال السنة الماضية لم تسجل حالة واحدة من حالات انتهاك حقوق الهندوس وكذلك لم تسجل حالات لمواطنين أمريكيين قصر أجبروا علي تغيير دينهم قسرا.

ربما الجديد في الأمر هو ماقام به التقرير من تقديم صورة للملكة باعتبارها ضحية لإرهاب القاعدة، حيث خصص قسما يتناول فيه حالات الإنتهاكات التي ارتكبت من قبل من أسمتهم بـ "إرهابيي القاعدة" وذكر بأن البلاد قد تعرضت لحملة إرهابية في مختلف المواقع حيث قتل مسلمون وغير مسلمون.

أما القسم الأخير في التقرير فخصص لتقييم السياسة الأمريكية حيال المملكة فيما يتعلق بالحريات الدينية، حيث كشف التقرير عن أن السفير الأمريكي بالمملكة غالبا ما يطرح للنقاش عملية نقص الحريات الدينية مع المسئولين السعوديين. وقد طرح السفير الأمريكي بحسب التقرير حالات بعينها من الانتهاكات، كما أن ضباطا بالسفارة الأمريكية في السعودية يتقابلون بشكل روتيني مع مسئولي الخارجية السعودية بهدف مناقشة تقارير الحكومة الأمريكية حول الحريات الدينية بالمملكة. ويضيف التقرير بأن مسئولي السفارة الأمريكية يطالبون الحكومة السعودية بالألتزام بالسماح للطوائف الدينية بممارسة شعائرها الدينية بحرية وأن تحترم حقوق المسلمين الذين لا ينهجون المنهج السلفي.

قد يحوي التقرير بعضا من القضايا المهمة التي لا يجب تجاهلها إلا أن من بدهيات القول بأن مجرد ذكر هذه القضايا في تقرير كهذا إنما هو قول حق يراد به باطل. فما تسعى إليه هذه التقارير التي لا تتمتع بأي نوع من الإستقلالية عن الحكومة الأمريكية هو فقط أن تكون أداة طيعة في يد الإدارة تبتز من خلالها الدول وترفع رايات الدفاع عن الأقليات الدينية وحقوق الإنسان. وإن كان هذا لا يعني أن هذه القضايا غير موجودة علي أرض الواقع وإنما هناك مخاوف مشروعة من أن تلك القضايا الأساسية التي تهم المواطنين قد باتت سلاحا بيد الإدارة الأمريكية من جهة تبتز به الحكومات ومن جهة أخري هو سلاح بيد الحكومات تحاول من خلاله التقرب للإدارة الأمريكية بالإقدام على تغييرات سطحية لا تنفذ إلى عمق المشاكل ويظل المواطن العربي أسيرا بين الأثنين على خط النار.

قراءة في أوراق أمريكية عن المملكة (2)

22-2-2005

ويختتم بقوله إن القوات السعودية سوف تكسب معركة البنادق ضد (الإرهابيين)، ولكن التحدي الأكبر أمام آل سعود هو كيفية احتواء طموح الأغلبية؟ وكيف يمكن الحفاظ على الروابط الاقتصادية مع الولايات المتحدة؟ وإذا تبنى النظام السعودي الإصلاحات الاجتماعية التي يمكن أن تصور على أنها معادية للإسلام وذلك لمراضاة أمريكا فقط، فإن هذا أمر من شأنه أن يصعد العنف الذي تشهده المملكة وربما يؤدي لثورة شاملة.

بقلم أميمة عبداللطيف

مواد ذات علاقة

قراءة في أوراق أمريكية عن المملكة (1)

هنا تأتي أهمية الجزء الثاني من الدراسة والتي قام بها كوردسمان مع نواف عبيد أحد الباحثين السعوديين وتتناول بالتحليل التفصيلي والتشريحي الجهاز الأمني السعودي وقيادته ومشاكل الأمن الداخلي السعودي وتحدياته قبل 11-9 وبعده، وتناول كذلك دور وزارة الداخلية وكذا الأجهزة الأمنية و"البوليس الديني" ثم تناول قضية الإصلاح الداخلي.

وتخلص الدراسة لنتيجة مؤداها أن الجهاز الأمني السعودي يمر بتغييرات كبيرة، ذلك أن السعودية لم تعد تواجه تهديدا من العراق ولكن عليها أن تتعامل مع ما أسمته الدراسة "الخطر الذي تمثله قوة طهران النووية"، وكيف أن هذا الأمر يفرض خيارات إستراتيجية صعبة علي المملكة، وتعتبر الدراسة أن أكثر التهديدات إلحاحا أمام الجهاز الأمني السعودية داخليا وخارجيا يتمثل فيما وصفته الدراسة بـ"التطرف والإرهاب الإسلامي" المرتبط بالقاعدة وتحذر الدراسة من أن "الشرعية الدينية للملكة يتم تحديها من قبل هؤلاء".

يرى المؤلفان بأن طبيعة عملية الإصلاح التي تقوم بها المملكة دلالة على إدراك العائلة المالكة و"التكنوقراطيين" السعوديين بأن "الثروة النفطية" إلى انحسار وأنه لابد من تنويع مصادر الاقتصاد لخلق وظائف. إن أجهزة الأمن السعودية بدأت بالكاد تستجيب لهذه التغييرات وهي بدأت تحاول التكيف مع فكرة أن الخطر العراقي قد زال، ولكن خططها –تقول الدراسة- مازالت لم تتبلور بعد.

إن أحد مفاتيح الأمن في السعودية –وفق وجهة نظر الباحثين– يتمثل في إعادة البناء الحالي للجهاز الأمني السعودي. وتطرح الدراسة تساؤلا حول عامل السرعة التي يمكن من خلاله للسعودية أن تحقق التغيير. . وتعتبر الدراسة أنه رغم أن السعودية حققت تقدما في تأسيس قوات عسكرية فعالة وحديثة إلا أنها مازالت تواجه مشاكل في القيادة والتنظيم ولديها مشاكل حقيقية فيما يتعلق بعدد العاملين والإدارة.

وتقول إن القوات العسكرية السعودية تحت إمرة الملك فهد، بينما يسيطر ولي العهد وابنه الأمير متعب نائب قائد الحرس الوطني إلا أن القرارات المؤثرة بيد وزير الدفاع.

ووجهت الدراسة انتقادات عنيفة للسعودية سيما الجهازين الدبلوماسي والمخابراتي بسبب ما أسمته "الفشل في إدراك السرعة والكيفية التي تطور بها خطر تنظيم القاعدة". ثم ترصد الدراسة أيضا الفشل الذي منيت به أجهزة الأمن السعودي في رصد إلى أي درجة أصبحت المخابرات السعودية والأموال السعودية متورطة في دعم القاعدة (ولكن هذه النتيجة تتعارض مع ما توصل إليه تقرير لجنة 11-9 الذي صدر الأسبوع الماضي والذي يبرئ المملكة وأجهزتها الرسمية من أن تكون قد تورطت في تمويل القاعدة).

وتتبنى الدراسة لهجة أكثر تشددا حينما توجه الاتهام للحكومة السعودية لكونها احتملت أشكالا مغالية من "الوهابية"، ويضيف "لقد كانت الحكومة السعودية حريصة على أن ترصد فقط نشاطات الجماعات الإسلامية التي تنتقد الحكومة السعودية والعائلة المالكة بشكل مباشر، ولكنها فشلت في رصد تدفق المال للجماعات خارج المملكة وهذا الفشل أنعكس سلبا على الأمن الداخلي".

إن إحدى المشاكل الرئيسية التي يراها التقرير هو أن المخابرات السعودية اعتمدت بشكل مكثف علي المخابرات البشرية humanit وكانت ضعيف في التعامل مع النواحي المصرفية ونواحي الأمن الداخلي، مما يفسر لماذا فشلت في تعقب ورصد تدفق الأموال للمنظمات الدينية التي تمول الجماعات "الإرهابية".

ترى الدراسة بأن الفساد هو مشكلة حقيقية وأن المشاكل مع إيران لها علاقة بما يحدث في المنطقة الشرقية، ويقول التقرير إن أحد الأخطار التي تقلصت هي تلك التي واجهها

الجهاز الأمني السعودي فيما يتعلق بـ "عملاء المخابرات الإيرانية" وتأييدهم للمتطرفين الشيعة بعد سقوط حكم الشاه 1979 ، وكيف أن إيران دربت بعضا من السعوديين الشيعة لشن حرب وعمليات في لبنان وإيران، وتشير الدراسة بأن المسئولين السعوديين يرون بأن إيران مازالت تعمل على أن يكون لها وجود مخابراتي داخل المملكة، بل ومازالت تزود بعض السعوديين الشيعة بتدريب عسكري وديني وسياسي.
وخصصت الدراسة جزءا لتقييم أداء الأمير نايف وزير الداخلية، وتقول بأن هناك نظريتين داخل المملكة، فهناك مدرسة تراه بأنه شخص محافظ تمكن من درء المخاطر الأمنية وإن كانت استجابته بطيئة تجاه النمو المتزايد لحركات التطرف الإسلامي خارج المملكة، وأنه رأى بأن الضغوط الأمريكية للقضاء على هذه الأنشطة هو أمر مبالغ فيه وهي أيضا ضغوط من إسرائيل. أما النظرية الأخرى فترى بأنه هو العصب الرئيسي بالنسبة لشبكة الأمن المعقدة في السعودية وبالتالي فهو لاعب أساس في حرب السعودية ضد (الإرهاب) بل وتعتبره هذه المدرسة مسئولا عن النجاحات التي تحققت.
أما وجهة النظر الأكثر تطرفا بين منظري الإدراة الحالية فتلك التي قدم لها دانييل بايبس في مقال له نشر على موقعه الأسبوع الماضي بعنوان "التعامل مع الشر الأصغر"، فبعد أن استعرض تاريخ المملكة يصل إلى نتيجة مؤداها أن الغرب في وضع لا يحسد عليه فيما يتعلق بالوضع في المملكة، ويرى بأنه بالنظر للتاريخ السعودي، فإن التاريخ قد يكرر نفسه مثلما حدث في العشرينات، وذلك أن من سيكون له السيادة والنصر هو الذي سيقرر ما إذا كانت المملكة سوف تظل مملكة تنحني أمام عوامل الحداثة أم أنها سوف تتحول لإمارة إسلامية شبيه بحكم الطالبان في أفغانستان. ويعتبر بايبس أنه ليس ثمة خيار أمام الدول الغربية من أن تلتزم مساعدة المملكة بكل أخطائها، "إن خياراتنا السياسية محصورة في أن نساعد المملكة علي هزيمة الخطر الراديكالي في الوقت الذي نضغط فيه باتجاه التطوير في بعض النواحي مثل الفساد وتمويل المنظمات الإسلامية الراديكالية المنتشرة في العالم".
وفي مقال له بعنوان "السعودية ملك من؟"، يرى ستيفن شوارتز وهو كاتب يميني يكتب في "ويكلي ستاندرد والناشيونال ريفيو" وهي مطبوعات لسان حال المحافظين الجدد، يطرح تساؤلا هاما لطالما أرق الغرب وهو: هل لو أن هناك نظاما أكثر راديكالية يحكم في السعودية سيؤثر على حصول الغرب على النفط؟ يجيب شوارتز بالنفي، مضيفا بأنه حتى أكثر الأنظمة العربية تطرفا وراديكالية استمر في تصدير النفط للسوق العالمي. إن أفضل حل للملكة –كما يقول شوارتز- هو أن يأتي عنصر الإصلاح من داخل العائلة المالكة ذاتها (مقارنة بالملك خوان كارلوس في أسبانيا).
وعن مصير العائلة المالكة، يقول شوارتز بأنه بالإمكان أن يحتفظوا بأدوراهم كرؤساء للدولة وكذا ثروتهم علي غرار نموذج العائلة المالكة البريطانية، ولكنه يستدرك ليقول بأن هذا أمرا مشكوك بتحققه، سيما وأن الأمير عبدا لله، الذي أحتفي به حين مجيئه كرمز للإصلاح، يميل نحو تبني "البارانويا الوهابية"، واتهاماته المتواصلة بأن الصهاينة هم من وراء موجة الإرهاب في السعودية دليل علي ذلك. ويتحدث شوارتز الذي ألف كتابا بعنوان "وجهان للإسلام: بيت آل سعود من التقاليد إلى لإرهاب"، عما أسماه بدولة ما بعد الوهابية، ويتساءل عما إذا كانت هذه الدولة بإمكانها عقد سلام مع إسرائيل، إلا أنه

ينفي ذلك ولكن على الأقل –كما يقول- فإن سعودية ما بعد الوهابية سيكون بإمكانها أن توقف خطر الاختراق الوهابي من المغرب لماليزيا ومن البوسنة لبوتسوانا وهذا أمر في حد ذاته سوف يؤدى للسلام.

أما آخر هذه الكتابات التي حاولت قراءة ما يحدث في المملكة وتداعياته على العلاقة مع الولايات المتحدة، فكان مقال لتوماس ليبمان المراسل السابق لجريدة "واشنطن بوست" في الشرق الأوسط والذي ألف كتاب بعنوان "داخل السراب: شراكة أمريكا الهشة مع السعودية". والسعودية كما رآها ليبمان الذي زارها لمدة أسبوع خلال الشهر الماضي هي "مجتمع يقع تحت الحصار"، وهو يرى بأن ثمة عوامل قد تؤدي في النهاية إلي "انهيار النظام أو حدوث حرب أهلية"، ومن أهم هذه العوامل هو شراسة (الإرهابيين) وتزايد أعداد الناقمين الذين يعانون البطالة وعدم الحسم الذي يتسم به كبار الأمراء.

غير أن ليبمان يستدرك سريعا ليقول "إن التنبؤ بعملية الانهيار للعائلة المالكة هو أمر مبكر جدا الخوض فيه، بل وقد يكون أمرا خاطئا"، فالأمراء السعوديون ماهرون، وقد يكونون شرسين إذا تطلب الأمر ذلك وهم غير مقيدين بموضوع الحريات المدنية، كما أنهم مرتبطون بعلاقات مصاهرة وأعمال مع نسبة كبيرة من السكان وهو ما يضمن لهم التأييد والولاء، وتاريخ عائلة آل سعود كما يقرأه ليبمان يتأرجح ما بين احتمال الراديكاليين الدينين وبين القضاء عليهم إذا ما حاولوا تحدي السلطة الملكية. وهو يعتبر أن معارضي النظام اليوم هم عبارة عن شريحة كبيرة ممن وصفهم بغير المتعلمين وذوي النظرة الضيقة والذين لديهم استعداد وقابلية لاستخدام العنف، وهم بالأساس نتاج ظروف رعاها النظام بنفسه طيلة العشرين عاما الماضية. بل ويرى أن هؤلاء يتم تغذية تطرفهم من قبل المؤسسة الدينية التي يعتبرها هو "معادية للغرب ولليهود وللنساء" .

ويخلص ليبمان إلى نتيجة بناها على مقابلة أجرتها طبعة الأحد من "واشنطن بوست" ونشرت في قسم outlook مع الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن، والذي قال: "إنه لو تعامل النظام السعودي الحالي مع الإرهابيين بنفس المنطق الذي تعامل به الملك عبد العزيز مع الإخوان-أي القضاء عليهم-، فإن بيت آل سعود سوف يستمر، أما إذا تعامل معهم على اعتبار أنهم شباب مسلمون ضلوا الطريق وسيعودون لرشدهم فإن بيت آل سعود سوف يدمر".

ويرى ليبمان أن المشاكل الحادثة لا تمثل عاملا من عوامل الثورة ضد نظام آل سعود، وإنما هناك ثورة أخرى تدور رحاها، ذلك أن السعوديين باتوا يتحدثون عن موضوعات كانت في الماضي من المحرمات، وأن هذا التغيير -يرجعه الكاتب في معظمه- إلى "جيل جديد من النساء المتعلمات اللائي يسعين لإيجاد مكان في الحياة السياسية والاقتصادية".

ويختتم بقوله إن القوات السعودية سوف تكسب معركة البنادق ضد (الإرهابيين) ولكن التحدي الأكبر أمام آل سعود هو كيفية احتواء طموح الأغلبية؟ وكيف يمكن الحفاظ على الروابط الاقتصادية مع الولايات المتحدة؟ وإذا تبنى النظام السعودي الإصلاحات الاجتماعية التي يمكن أن تصور على أنها معادية للإسلام وذلك لمراضاة أمريكا فقط، فإن هذا أمر من شأنه أن يصعد العنف الذي تشهده المملكة وربما يؤدي لثورة شاملة.

قراءة في أوراق أمريكية عن المملكة (1)

20-6-2004

تتصدر الدراسة عبارة تحذيرية للمؤلفين من ضرورة "أن نكون حريصين على ألا نبالغ في ردات الفعل تجاه ما يحدث في المملكة علي صعيدي الإرهاب والاقتصاد"، فالمملكة كما يقول كوردسمان لديها مشاكل قصيرة وطويلة الأمد لابد من مواجهتها وعليها أن تحارب الإرهاب ولكن ليس ثمة تهديد للنظام الحالي

بقلم **أميمة عبداللطيف**

تعود السعودية مجددا لواجهة الأحداث. فكلما وقع تفجير أو صدر بيان للقاعدة أو اختطفت رهينة، تقوم وسائل الإعلام ومراكز الدراسات الغربية بتلاوة قائمة من التحذيرات مما يحدث في المملكة وتطرح تساؤلات روتينية عمن يحكم المملكة الآن ومصير حكم آل سعود، وتعيد قراءة الشراكة المضطربة بين "السوبر باور" وبين آل سعود، حتى إن بعضا منها راح يفتش في تاريخ المملكة السابق عما يمكنه أن يفسر ما يحدث الآن. والغرب مهووس بمحاولة الإجابة عن سؤال واحد: هل ستظل منابع النفط آمنة؟ وهل سيظل الغرب قادرا علي الوصول إليها، مثلما ظل الحال لمدة ستين عاما هي عمر العلاقة التي ربطت البيت السعودي الحاكم بالغرب عموما والولايات المتحدة علي وجه الخصوص، إذا تغير حكم آل سعود وأتي من هم أسوأ منهم؟. وبلغ الأمر أن طرح أحد الكتاب الأمريكيين –مقتدر خان- سؤالا يتردد بقوة في الدوائر الأمريكية وهو "ما إذا كانت القاعدة قد اخترقت العائلة المالكة؟ وعما إذا كانت قد حصلت علي دعم لوجيستي ومادي ومخابراتي من مصادر سعودية رسمية؟".

وقد أدى حادث اختطاف الأمريكي بول جونسون وقتله علي أيدي أفرد ينتمون إلى القاعدة إلى إعادة طرح هذه الأسئلة مجددا، وهو طرح في أغلب الأحوال لا يسعى للبحث عن إجابة بقدر ما يحاول إثارة مخاوف مما يحدث في "مملكة الشر" على حد تسمية أحد الكتاب اليمنيين المتطرفين. وثمة سيل متدفق من الكتابات علي وجه الخصوص تتناول بالنقد والتحليل الوضع في المملكة، البعض منها لا يخلو من سطحية تعيد إنتاج الكثير من الصور النمطية ولا تمثل عملا أكاديميا جادا، بينما القليل جدا منها يحاول البحث عن إجابات لأسئلة تشغل الغرب.

أحد أهم الدراسات التي صدرت في مايو الماضي من قبل مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية Centre for Strategic and International Studies (CSIS) وهي عبارة عن مجموعة دراسات أشرف عليها رئيس المركز أنطوني كوردسمان وأرلي بيرك في إطار مشروع عرف باسم "السعودية تتدخل القرن الحادي والعشرين". ويهدف المشروع –على حد تعريف كوردسمان له- إلى "مراجعة التيارات التي تسود المملكة والتي من شأنها أن تحدد مستقبل المملكة وتأثيرات ذلك علي استقرار منطقة الخليج العربي"، ويتم هذا

المشروع بالتنسيق مع ما يعرف بـ "مشروع الأمن والطاقة في الشرق الأوسط"، وكلا المشروعين يحاولان النظر في العوامل الرئيسية التي من شأنها التأثير علي الوضع الإستراتيجي والسياسي والاقتصادي والعسكري للملكة، ويرصد كذلك التغييرات الحادثة في الاقتصاد السعودي وصناعة النفط والمشاكل التي تواجه السعودية والعوامل الديموغرافية والاجتماعية في المملكة. كما تشتمل الدراسة أيضا علي تحليل متكامل يقع في 41 صفحة حول الجهاز الأمني السعودي والإنفاقات الدفاعية وواردات السلاح وتحديث الجيش السعودي والجاهزية والاستعداد للقتال.

أما أكثر نقاط المشروع أهمية فتلك التي تتناول المستقبل الإستراتيجي للعائلة المالكة، بينما الهم الرئيس للدراسة، كما يقول كوردسمان، فهو بالأساس رصد ودراسة تأثيرات التغيير داخل المملكة على المدى المتوسط والطويل، وكذا أكثر التغييرات المتوقعة فيما يتعلق بطبيعة سلوك العائلة المالكة الحالية، وتأثيرات هذا الأمر على استقرار الخليج وعلى استقرار –وهو الأهم- وضع الولايات المتحدة في الخليج.

يقول كوردسمان إن البحث مازال في طور التطوير بمعنى أن ثمة تغييرات تطرأ، حسبما ترد المعلومات من صانعي القرار وحسبما يصلهم من تقارير أخرى.

أهم قسمين بالمشروع هو الأول بعنوان "توقعات الاستقرار في المملكة" والثاني بعنوان "الأمن الداخلي السعودي: التحديات والتطورات".

تتصدر الدراسة عبارة تحذيرية للمؤلفين من ضرورة "أن نكون حريصين على ألا نبالغ في ردات الفعل تجاه ما يحدث في المملكة علي صعيدي الإرهاب والاقتصاد"، فالمملكة كما يقول كوردسمان لديها مشاكل قصيرة وطويلة الأمد لابد من مواجهتها وعليها أن تحارب الإرهاب ولكن ليس ثمة تهديد للنظام الحالي. وترصد الدراسة تأثيرات ما يحدث في السعودية على السياسات الغربية وبالأخص الأمريكية، لذا تنصح الإدارة بضرورة مساندة "الإصلاح التدريجي" داخل السعودية الذي هو من وجهة نظر الدراسة "سياسة ذات فعالية"، وهو أيضا منهج لو اتبع، فمن شأنه أن يؤمن أفضل فرص الاستقرار بالمملكة والخليج ولمصدري الطاقة. ويعاود المؤلفان التأكيد علي أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تنجز الكثير لو أنها شجعت الإصلاح الداخلي ودعمت فريق الإصلاحيين بدلا من أن تحاول أن تفرض حلولها. ويعتبر المؤلفان أنه مازال أمام السعودية الكثير لعمله لمحاربة الإرهاب وأن المملكة تواجه ضغوطات متوسطة وطويلة الأمد من الناحية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية مما يجعل عملية التنوع الاقتصادي والإصلاح أمرين هامين لاستقرار المملكة، وهذا الأمر لا يتطلب مساندة نشطة من الغرب فحسب، وإنما تشير الدراسة إلي ضرورة تدفق الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تأتي من القطاع الخاص، ويحذر المؤلفان بأنه إذا لم تحصل السعودية علي الدعم الغربي وتدفق الاستثمارات الغربية، فإن عدم استقرار النظام السعودي سيكون هو النتيجة التي نتنبأ بها.

وتستعرض الدراسة بشكل تفصيلي كيف أن المملكة طورت جهودها لمكافحة "الإرهاب" وزاد تعاونها مع الولايات المتحدة منذ الحادي عشر من سبتمبر وذلك بعد أن أصبحت هي ذاتها هدفا لـ"الإرهاب" منذ مايو 2003 ، وكذا تستعرض ما قام به النظام السعودي لمواجهة غسيل الأموال وقضية المؤسسات الخيرية. وتكشف الدراسة عن أنه في

أغسطس 2003 أسست السعودية بالتعاون مع الولايات المتحدة فريق عمل مشترك يهدف لمواجهة ما سمي بـ "الإرهاب المصرفي" وكان ذلك بناء على مبادرة من ولي العهد الأمير عبد الله.

وبعد أن يقدم رصد "كرونولوجي" مفصل لكل أنشطة البوليس السعودي من اعتقالات ومداهمات تمت خلال السنة الماضية، يشير التقرير إلي أن هذه المعلومات رغم كونها مستقاة بالأساس من مصادر رسمية سعودية إلا أنه تم التحقق من صحتها من خلال مقارنتها مع أقوال خبراء أمريكيين. ويرى التقرير أن الحكومة السعودية قد قللت من مخاطر تسلل الأسلحة والمتفجرات التي تدخل البلاد في كثير من تقاريرها الرسمية، إلا أنه يعترف بأن المسئولين السعوديين عادة ما يؤثرون الصراحة في الجلسات الخاصة، وأنه في واقع الأمر فإن الحكومة السعودية أكثر نشاطا ضد الجماعات الراديكالية بشكل أكبر مما تريد الاعتراف به في العلن، وأنه رغم قدرتها علي القضاء على العديد من الكوادر "الإرهابية" ومراكز تدريبهم إلا أنها لم تقض على الخطر نهائيا.

إن المملكة، كما يقول التقرير، مازال أمامها عدة سنوات على الأقل قبل أن تستطيع أن تسيطر علي الخطر "الإرهابي"، وإلى جانب الحرب على الإرهاب، فإن السعودية تواجه تهديدا يصفه التقرير بأنه "منخفض المستوى" وسيمتد عبر الأجيال وسيستمر في صورة ما عبر السنوات العشر القادمة. ويحث المؤلفان المملكة علي "ضرورة التحرك بسرعة وأن تحظى بالتأييد الشعبي والإصلاحات التعليمية والاجتماعية اللازمة لمواجهة المشاكل التي أدت لوجود هذه التهديدات بالأساس، وهو أمر سوف يستغرق على الأقل 5 سنوات لمواجهته، وهناك احتمال أن تكون هناك هجمات إرهابية ناجحة. وتشدد الدراسة على أن عملية التغيير التي تبنتها المملكة والتي تعمل علي الاحتواء بدلا من الفعل المباشر من شأنها أن تثير حنق أمريكا.

ومن النقاط المهمة التي تثيرها الدراسة هو النتيجة التي خلصت إليها وهي أنه ليس ثمة تأييد اجتماعي واسع لما أسمته بالتطرف العنيف في أي مكان في المملكة، واعتمدت في هذا على قياسات الرأي العام التي أثبتت أن الشباب السعودي أكثر اهتماما بالتعليم والوظائف منه بالعنف، وأن أكثر الموضوعات أهمية هو الصراع العربي –الإسرائيلي وليس الدين. وتشبه الدراسة هذا الخطر الذي تواجهه المملكة بأنه "مثل خطر الجماعات الإسلامية التي واجهتها مصر، أكثر منه خطرا يسعى لقلب نظام الحكم".

ومن النقاط المهم الإشارة إليها هو كيف تقيم الدراسة هذه التهديدات، وهي تعتبر أنه بينما تشكل التهديدات تحذيرا كبيرا، إلا أن رسالتها الأساسية هي أن الوسائل الأمنية الجيدة والإصلاحات مطلوبة أكثر من كونها علامة على أن النظام السعودي في خطر.

ثم ترصد الدراسة ما أسمته بخمس مشكلات كبرى لابد وأن تواجهها كل من أمريكا والمملكة وهي كالتالي:

1- تحسين مستوى التعاون في مجال مكافحة "الإرهاب"، وتعتبر الدراسة أن المملكة لم تبذل جهودا كافية لتحقيق التقدم وعلى الولايات المتحدة ممارسة ضغوط هادئة لتحقيق الإصلاح ولأن تعيد النظر في نهجها فيما يتعلق بالقضايا الإسلامية التي تتبناها خارج حدود المملكة.

2- التوتر الشعبي بين البلدين وصل إلى نقطة يتزايد معها العداء السعودي ضد

الولايات المتحدة بما يغذي "الإرهاب" والتطرف، ولذا لابد وأن تمد الولايات المتحدة يد المساعدة والعون للمعتدلين في العالم العربي والإسلامي.

3- الصراع العربي الإسرائيلي من شأنه أن يخلق توترا أكبر، وهذا أمر يجب أن يتعايش معه كلا البلدين

4- ضرورة زيادة التعاون بين القطاع الخاص الأمريكي والسعودي في مجال مكافحة "الإرهاب".

5- تقر الدراسة بأن السعودية مازالت تنفق مابين 18-24 بليون دولار على التسلح، وأن التقديرات تشير إلي أن السعودية اشترت بما قيمته 6,6 بليون دولار أسلحة من الولايات المتحدة في الفترة من 1995-1998، ووقعت اتفاقيات شراء أسلحة بما قيمته 4,1 بليون دولار، وإذا كانت هذه الأرقام صحيحة –يقول كوردسمان وبيرك-، فإنها أرقام كبيرة جدا وهي تشير إلى أن الجهود الأمنية السعودية ذات تكلفة عالية جدا حتى إنها لتشكل خطرا على الأمن السعودي، ويتطلب الأمر أن تحث الولايات المتحدة السعودية على أن تركز جهودها على الأمن الداخلي (يتبع).

السعودية ..وطريق الإصلاح (1)

22-2-2005

على المستوى الداخلي، رأت جماعات داخلية في أحداث سبتمبر والضغوط الخارجية فرصة لتكثيف الضغط من أجل تغييرات سياسية واجتماعية وتعليمية، وقد أحدثت قلقا داخل المجتمع السعودي من وجهين: الأول انتشار الثورة علنا، والثاني الترحيب بالإصلاح، وقد تجلت دعاوى الإصلاح من خلال تقديم العرائض من قبل المثقفين والسياسيين والكتاب والعلماء من اتجاهات مختلفة تدعو جميعها إلى ضرورة إجراء إصلاحات عامة في البلاد.

بقلم محمد سليمان

أصدرت مجموعة الأزمات الدولية تقريرها بعنوان "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها" (14تموز 2004)، والذي تناولت فيه أحداث العنف الأخيرة في السعودية وإشكالية الإصلاح السياسي وعوائقه ومحفزاته في ضوء أحداث سبتمبر وتداعياتها على البلاد.

وتناول التقرير قضايا العنف الأخيرة، ووضع خلفية عن تاريخ الحكم في السعودية وهيكل النظام، ثم الضغوط المتتالية من أجل الإصلاح، والمطالبة بالإصلاح ودوافعها ومحركاتها الداخلية، واستجابة النظام لذلك، وأخيرا الحسابات المركبة من قبل أطراف المعادلة المختلفة، من خلال المحاور التالية: مقدمة عن العنف والإصلاح، خلفية تاريخية، الضغوط من أجل الإصلاح، المطالبة بالإصلاح، جواب النظام، المشي الحذر: الإصلاح، الدين، وثمن الاستقرار، دور الولايات المتحدة..

وفيما يلي عرض لأبرز محتويات التقرير..

-1-

شهدت السعودية أحداث عنف دامية في الفترة الأخيرة، وقد تباينت تقديرات العديد من المحللين فيما إذا كان أفراد التنظيمات التي تقوم بهذه التفجيرات مرتبطين بنيويا بالقاعدة أم أنهم ضمن خلايا مستقلة متنافرة في البلاد، وقد خمن بعض المتابعين أن عددهم يتراوح بين ألف إلى ألفي شخص، وثارت تساؤلات كبيرة وعديدة حول مستوى الدعم الذي يلقاه هؤلاء، ومدى وجود أطراف داخل الأمن السعودي تؤيدهم وتسهل مهماتهم، خاصة أنّ خطاب المسلحين السياسي يلقى قبولا لدى الرأي العام السعودي ضد الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة. ومن غير الواضح مدى الخطورة التي يشكلها التصعيد في العنف، ففي الوقت الذب هزت الانفجارات والأحداث الثقة بالأمن والاستقرار، فإن أهداف التفجيرات كانت ضعيفة كأفراد غير محميين، كما أن عددا من قياداتهم الدينية الذين وفروا لهم الإرشاد والشرعية اعتقلوا، وقد لجأ النظام إلى أساليب متعددة في التعامل مع موجة العنف من خلال الملاحقات والضربات الأمنية، وعرض التائبين على وسائل الإعلام، وتجنيد آلاف العلماء المرتبطين بالدولة لمناهضة ادعاءات وتصرفات القائمين بالعمليات، وشكلت السياسات السابقة خطوات مهمة في مواجهة المسلحين؛ إلا أنه على المدى البعيد، لن تكون هذه الإجراءات سوى جزء من الإجابة إذ أن المسلحين لم يأتوا من فراغ ، والاستقرار الحقيقي ينبغي أن يبنى على إجراءات تجمع بين الجانب الأمني والإصلاحات الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية..

-2-

على الرغم أن السعودية لم تتأسس إلا في عام 1932، إلاّ أن الحكم السعودي قد سبق ذلك بكثير، وفي أواسط القرن الثامن عشر عقد محمد بن عبد الوهاب ومؤسس حكم آل سعود محمد بن سعود تحالفا أكد فيه العلماء شرعية الحكم السعودي، وحددوا بدورهم صيغة الدولة الإسلامية. وقد تمكن الحكم السعودي من التغلب على كثير من التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهه من خلال سلاح القوة وشراء الولاءات بطرق متعددة، ومكنت الثروة النفطية وطفرة ما بعد عام 1973 النظام من متابعة الحداثة وتمكنت السعودية من تنمية وتطوير منشآت الدولة المختلفة.

التحديات المباشرة والنادرة لنظام الحكم حدثت على فترات متقطعة، وقد اغتيل الملك فيصل عام 1975 على يد أحد الأقارب، إلا أن التحدي الأخطر جاء مع عام 1979 إذ وقعت حادثة جهيمان في الحرم المكي وقامت الثورة الإيرانية، فشكل هذا العام منعطفا في السياسة السعودية إذ بدأت الحكومة تشعر بالتهديد من خطر امتداد الإسلام الثوري على أراضيها، مما دفع بالنظام إلى دعم المؤسسة الدينية وتقوية روافدها المالية، واتباع سياسة خارجية تقوم على دعم مؤسسات دينية، وتفسيرات دينية لا تتعارض مع نهج الحكم السعودي، وتفريغ حماس الشباب الديني من خلال قنوات الدعوة والجهاد في الخارج.

في عقد التسعينات بدأت طفرة النفط وانعكاساتها على المجتمع السعودي تتراجع، وحدثت حرب الخليج الثانية، والتي فتحت الباب مشرعا أمام دعوات الإصلاح، والتي جاءت في البداية من التيار الليبرالي ومن التيار الديني، والذي أطق عليه مصطلح " الصفوة" الذي كان ينادي بالإصلاح ويوجه انتقادات حادة لنظام الحكم بدعاوى الفساد

السياسي والعلاقة مع الولايات المتحدة، وتمثلت استجابة النظام من خلال القمع والاعتقال التي طالت رموز هذا التيار ومن خلال إجراءات شكلية كتأسيس مجلس شورى معين منزوع الصلاحيات.

-3-

إلا أن الموجة الحقيقية لضغوط الإصلاح على المستوى الداخلي والخارجي جاءت بعد أحداث أيلول؛ فعلى المستوى الخارجي صورت السعودية وكأنها بيئة لتغذية الإرهاب، وأصبحت سياسة البلد وعاداتها ومناهجها التعليمية ومعتقداتها الدينية عرضة لحملات إعلامية قاسية لا ترحم، وفي حين امتنع المسئولون في الإدارة بشكل عام عن توجيه انتقادات علنية للسعودية، إلاّ أنّ عددا كبيرا من الساسة الأمريكان أثاروا في مواقفهم قلقا من مسائل متعددة مرتبطة بالسعودية، كما أبدى أعضاء في الكونغرس ووسائل الإعلام ومفكرون أمريكيون انتقادات واسعة لعلاقة بلادهم بالحكومة السعودية، وقد تعددت وتنوعت المطالب الأمريكية باتجاه إصلاح الأوضاع العامة في السعودية.

أما المستوى الداخلي فقد رأت جماعات داخلية في أحداث سبتمبر والضغوط الخارجية فرصة لتكثيف الضغط من أجل تغييرات سياسية واجتماعية وتعليمية، فعبد العزيز القاسم (مصلح إسلامي) رأى أن أحداث أيلول أحدثت قلقا داخل المجتمع السعودي من وجهين: الأول انتشار الثورة علنا، والثاني الترحيب بالإصلاح، وقد تجلت دعاوى الإصلاح من خلال تقديم العرائض من قبل المثقفين والسياسيين والكتاب والعلماء من اتجاهات مختلفة تدعو جميعها إلى ضرورة إجراء إصلاحات عامة في البلاد.

ومن الضغوط التي تدفع إلى الإصلاح على المستوى الداخلي؛ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة ومستوى التنمية غير المرضي، والإمكانيات المحدودة لنظام التعليم، وقد حولت الطفرة المجتمع السعودي من مجتمع منتج بسيط إلى مجتمع استهلاكي مدني، وتضاعف عدد السكان خلال ثلاثة عقود 3 مرات، ووصل عدد السكان إلى 23.5 مليون بينهم 6 ملايين وافد، ووفق بعض التقديرات فإنّ 45.6% من السكان أعمارهم تقل عن 14 سنة.

يمكن أن نلمس طبيعة الضغوط الاقتصادية من خلال العديد من المؤشرات فقد انخفض الدخل من 18000$ عام 2002 إلى 8424$، ووصلت البطالة إلى 11.93%، وبين الشباب إلى 53%، كما أن هناك أدلة متعددة على تزايد نسب الفقر والسعوديين الذين يقعون تحت خط الفقر المدقع، كما أن أكثر من 70% من المدارس مستأجرة، والجامعات لا تستوعب أكثر من 40% من خريجي المدارس، كما أن الإحصائيات تشير إلى تزايد في أعباء الضغوط والمشكلات الاقتصادية في المرحلة القادمة، إذ أنّ عدد السكان سيتضاعف، والقوى العاملة سوف تتضاعف من 3.3 مليون عام 2000 إلى 8.3 مليون عام 2020، فمع مرور الوقت وعدم توافر فرص عمل، وحالة الفوضوية الاقتصادية والفجوة بين الأثرياء (خاصة العائلة المالكة) والفقراء سوف تؤدي إلى تقويض القاعدة الاجتماعية التي تدعم النظام..